مكانة فرع الإيواء والإطعام في الحسابات الاقتصادية الوطنية الجزائرية (2000-2015)

أ. براهم شاوش توفيق*

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مكانة فرع الإيواء والإطعام في الحسابات الاقتصادية الوطنية في الجزائر خلال الفترة 2000 –2015، وذلك من خلال دراسة تطور أهم المؤشرات الكلية المتعلقة بهذا النشاط الإنتاجي، ابتداء من نصيب القيمة المضافة في الإنتاج المحام، ثم توزيعها إلى ضرائب مرتبطة بالإنتاج مدفوعة لصالح الإدارات العمومية وتعويضات الأجراء لصالح العائلات والفائض المحام للا ستغلال الذي يتحصل عليه العون المنتج لتمويل النفقات الأخرى غير المتعلقة بالإنتاج وتمويل عمليات التراكم، كما سنقوم بمقارنة هذه المركبات مع تلك المسجلة في الفروع الإنتاجية الأخرى، وكذا الفروع الإنتاجية الخدمية والفروع الإنتاجية خارج المحروقات، وسنخلص في الأخير إلى إعطاء بعض النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: السياحة، فرع الإيواء والإطعام، القيمة المضافة السياحية، المؤشرات السياحية.

Status of Accommodation and feeding Branch in the Algerian National Economic Accounts (2000-2015)

Abstract:

The purpose of this research paper is to study the status of the accommodation and feeding branch in the national economic accounts in Algeria during the period 2000-2015, by studying the development of the most important macro indicators related to this productive activity, starting from the share of value added in raw production, then its breakdown in the to a production - related taxes paid to general government, and remuneration paid to households, and then the gross surplus of exploitation, which represents the amount received by the producer agent and which will be used to cover other non-production costs and to finance the various accumulation operations, and we will do comparisons with the

* أستاذ مساعد قسم - أ- جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج .

figures recorded in other productive sectors, service-producing sectors and non-hydrocarbon productive sectors, and this study will be finalized by some results and recommendations.

Keywords : Tourism, Accommodation and Catering sector, Tourism value added, Tourism indicators.

مقدمة:

تملك الجزائر مقومات سياحية ضخمة، فموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يتوسط دول المغرب، والمطل على البحر المتوسط والقريب من القارة الأوروبية من جهة، كما أن شساعة مساحتها الجغرافية تضفي عليها تنوعا في التضاريس ورأس مال طبيعي فريد (الساحل، السهول، السهوب، الجبال، الصحراء...)، هذا إلى جانب أنها تزخر بتراث ثقافي وتاريخي وأثري مادي ومعنوي، يمنحها طابعا فريدا ورمزا خاصا للسياحة الجزائرية، غير أن التساؤل المطروح هو ما هي مكانة النشاط السياحي في الاقتصاد الوطني؟، سواء من حيث مشاركته في خلق القيمة المضافة أو في الضرائب والرسوم المدفوعة لصالح الخزينة العمومية ومن خلال حجم الأجور والمرتبات المدفوعة لصالح العائلات والفائض المحام للاستغلال؟ وكيف تطورت هذه المؤشرات مقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى؟

1- فرع الإيواء والإطعام كمؤشر لحجم النشاط السياحي:

توصف السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة بأنها أنشطة الأشخاص المسافرين إلى أماكن خارجة عن بيئتهم المعتادة والمقيمين فيها مدة لا تتجاوز سنة واحدة بلا انقطاع بهدف الاستجمام والعمل وغير ذلك من الأغراض غير المتصلة بمزاولة نشاط لقاء أجر من داخل المكان المقصود بالزيارة[1]، وينصب هذا التركيز على المنظور الاقتصادي حيث تعرف السياحة بأنها أنشطة الأشخاص المحددين بوصفهم زوارا، وبقضاء العطلات والترفيه والترويح أو لأغراض العمل التجاري أو لأغراض الصحة أو التعليم أو لأغراض أخرى[2]، فالزائر مسافر يقوم برحلة إلى وجهة رئيسية خارج بيئته المعتادة لأقل من عام لأي غرض رئيسي بخلاف أن يستخدمه كيان مقيم في البلد أو المكان الذي يزوره، وتشير السياحة إلى نشاط الزوار ويصنف الزائر (المحلي، الوافد أو الخارجي) بأنه سائح إذا كانت رحلته تشمل المبيت[3]، فالتنقل يمثل السمة الرئيسية للظاهرة السياحية، ومن ثم فإن هياكل المبيت والإقامة تلعب دورا محوريا في تحقيق هذا المسعى، وتصبح الفنادق ومختلف هياكل الإيواء الدعامة الرئيسة للنشاط السياحي وأحد مركباته الأساسية، فهي لا

تقدم خدمات الإيواء والمبيت فقط للسياح والمسافرين، بل تقدم كذلك العديد من التسهيلات والحاجيات الضرورية للسائح، كالإطعام و خدمات الاتصال وبعض الخدمات الأخرى.

وفي سياق آخر فإذا كانت المنتجات السياحية تتفق في الهدف الأساسي الذي هو خدمة الزبون في مجال العطل والأسفار فهي تغطي عددا كبيرا من الأنشطة، منها ما يستعمل التكنولوجيات المتطورة والحديثة (كالنقل الجوي)، ومنها ما يعتمد على وسائل وأدوات جد بسيطة (الحرف التقليدية)، ومنها ما له أبعادا ثقافية وحضارية (فنون، عادات وتقاليد، تراث)، ومنها كذلك ما يتعلق بخدمات عمومية غير مسوقة لا يمكن اعتبارها إنتاجا (الأمن العمومي مثلا)[4]، لذلك لا يمكن نسبة الأنشطة السياحية إلى فرع إنتاجي معين على مستوى الحسابات الاقتصادية الوطنية، حيث أن المنتجات السياحية عبارة عن تركيب لإنتاج مجموعة عديدة من الفروع، والتي قد لا يتعلق إنتاجها في كثير من الحالات بالطلب السياحي(مثل خدمات النقل)[5]، لأن "إنتاج الفرع الإنتاجي في المحاسبة الوطنية يعرف بمجموع إنتاج المنشآت التي تنتج وتنتج فقط نفس الناتج، أي السلع والخدمات ذات الطبيعة المتقاربة والتي تنتمي إلى نفس العائلة في عدد من الأصناف متجانسة ما أمكن وفق معايير وقواعد معينة"[6]، وهنا نجد فرع الإيواء والمطاعم على مستوى مدونة الأنشطة المعتمدة في المحاسبة الوطنية هو الفرع الوحيد الذي يقدم بشكل متجانس منتجا موجها أساسا للسياح، مع الإشارة أنه يمكن الاستعانة بتقسيمات أكثر تعمقا وتفرعا على مستوى هذا الفرع للحصول على معطيات أكثر دقة في هذا المجال، في حين نجد في المقابل أن هناك العديد من الفروع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني والتي تساهم بشكل فعال في جزء منها في تكوين المنتج السياحي على غرار النقل، التجارة والخدمات الترفيهية، غير أن هذه الأجزاء لا تظهر ولا يمكن تحديدها حسب الأنظمة المعتمدة في المحاسبة الوطنية[7].

2- تطور الإنتاج الخام لفرع الإيواء والإطعام:

يمثل الإنتاج المصدر الأساسي للثروة التي يتم خلقها من قبل الفرع الإنتاجي، ويمثل محور النشاط الاقتصادي والنواة التي تدور في فلكه كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث أنه لا يخلق السلع والخدمات فحسب، بل وأيضا المداخيل التي توزع على العناصر والعوامل التي ساهمت في الإنتاج (أجور، أرباح...) من جهة، والمداخيل التي تصلح لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية وتمويل عملية التراكم عن طريق الادخار من جهة أخرى، لذلك فإن دراسة نشاط أي عون أو فرع إنتاجي يبدأ بدراسة نشاطه الإنتاجي من حيث حجمه وتطوره عبر الزمن، فحسب الجدول رقم (01) الذي يبين الأرقام المتعلقة بتطور حجم إنتاج كل من فرع الإيواء والإطعام وللفروع الخدمية الأخرى[8] وكذا حساب الإنتاج للاقتصاد الوطني ككل، فغننا نلاحظ

أن الإنتاج الخام لفرع الإيواء والإطعام خلال الفترة 2000 –2015 قد عرف تزايدا محسوسا، فقد تضاعف أكثر من أربع (4.1) مرات حيث انتقل من 63.409,2 مليون دينار في بداية الفترة إلى 265.824,3 مليون دينار، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 10,02%، وهنا يجب الإشارة إلى أن معدلات النمو السنوية لم تكن منتظمة خلال فترة الدراسة، فقد كانت تتراوح في السنوات الأولى في مجالات أدنى من المعدل السنوي المتوسط لتبلغ في سنة 2009 أعلى قيمة بما يساوي 18,09%، لتعاود في الانخفاض وتستقر فوق المعدل المذكور.

وإذا قارنا هذه المعدلات مع تلك المسجلة على مستوى مجموع إنتاج الفروع الإنتاجية الكلي، فإن معدل النمو السنوي المتوسط لإنتاج فرع الإيواء والإطعام أعلى من المعدل الوطني الذي يقدر بـ 9,27%، وهذا راجع لنسبة إنتاج فرعي المحرقات والخدمات والأشغال العمومية البترولية التي تملك نصيب الأسد في مجموع الإنتاج الخام الوطني، حيث بلغت هذه النسبة 43.36% في سنة 2000 لتعرف تراجعا فيما بعد وتصل في نهاية الفترة لتصل إلى 25.3% بسبب تقهقر أسعار النفط في السوق الدولية، وهنا نجد أن الإنتاج الخام للفروع قد تضاعف بـ 3,7 مرة فقط خلال الفترة، وهذا ما انعكس على تطور نصيب إنتاج الإيواء والمطاعم في الإنتاج الكلي الذي عرف تحسنا طفيفا حيث بلغ في نهاية الفترة 1.37% بعدما كان يمثل 1.24%وقد أبلغ أدنى مستوياته (أقل من 1%) في السنوات التي سجل فيه مستويات عالية من الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، والشكل التالي يبين تطور الإنتاج الخام في الاقتصاد الوطني خلال الفترة.

الجدول رقم (01): تطور الإنتاج الخام للفروع 2000-2015

السنوات	فرع الإيواء والمطاعم	الفروع الخدمية الإنتاجية الأخرى	مجموع إنتاج الفروع خارج المحروقات	المجموع الكلي لإنتاج الفروع
2000	63 409,2	1 055 117,4	2898083,6	5 116 430,3
2001	67 336,3	1 156 996,0	3 189 502,2	5 234 272,5
2002	72 618,4	1 252 131,5	3 442 662,2	5 551 046,3
2003	79 188,3	1 373 840,9	3 766 955,5	6 289 595,3
2004	84 469,0	1 615 001,8	4 241 590,2	7 303 406,5
2005	91 990,1	1 879 847,7	4 631 867,9	8 873 009,9
2006	101 040,9	2 096 479,7	5 219 755,9	10 195 227,2
2007	110 088,6	2 396 442,7	5 939 340,7	11 257 566,4

2008	120 750,3	2 632 141,6	6 599 427,8	12 836 873,7
2009	142 599,6	2 923 543,5	7 618 800,6	12 043 503,5
2010	155 012,8	3 229 861,0	8 562 932,3	13 846 883,6
2011	170 927,9	3 691 328,8	9 583 108,3	16 071 522,7
2012	194 671,4	4 144 208,2	10 758 598,8	17 480 191,3
2013	215 173,9	4 875 247,7	12 187 572,1	18 451 281,5
2014	237 577,0	5 287 574,9	13 289 120,6	19 412 280,5
2015	265 824,2	5 688 653,2	14 449 953,0	19 344 427,1

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

في حين إذا استثنينا إنتاج المحروقات بطرح قيمة إنتاج فرع المحروقات وفرع الخدمات والأشغال العمومية البترولية، أي أننا نهتم فقط بالأنشطة الإنتاجية خارج المحروقات باختلاف نشاطاتها فإننا نرى أن إنتاجها الخام قد تضاعف خلال الفترة تقريبا خمس مرات (4.98)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 11.3%، وهي أرقام أعلى عن تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام، وهنا يجب الإشارة إلى أن نصيب إنتاج هذا الفرع قد عرف تراجعا خلال الفترة في مجموع الإنتاج الخام خارج المحروقات حيث انتقل من 2.19% في سنة 2000 إلى 1.84% في سنة 2015، والشكل التالي يبين تطور الإنتاج الخام خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني خلال الفترة.

وفي المقابل إذا أخذنا الأنشطة الخدمية في مجملها فهنا نلاحظ أن نصيب إنتاج فرع الإيواء والإطعام قد عرف تراجعا من 5.67% في بداية الفترة إلى 4.46% في نهايتها، حيث أنه إذا دققنا في الأنشطة الخدمية الأخرى والتي عرف نصيبها في مجموع الإنتاج الخام الوطني تحسنا محسوسا فقد انتقل من حوالي الخمس (20,62%) إلى ما يقابل 29,41% أي أنه تضاعف خلال بحوالي 5,4 مرة، وقد سجل معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 11,9% وهي أرقام ونسب أعلى من تلك المسجلة في أنشطة الإيواء والإطعام التي تتميز بنفس الطبيعة الخدمية، والشكل التالي يبين تطور الإنتاج الخام للأنشطة الخدمية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة.

3- تطور القيمة المضافة لفرع الإيواء والإطعام:

إن الاعتماد على الإنتاج كمؤشر بشكل حصري في عملية التحليل ينطوي عليه نوع من التضليل، لذلك نهتم بما يسمى القيمة المضافة التي تم تحقيقها من طرف العون المنتج على حساب استهلاكاته الوسيطية، والتي تعبر عن قيمة الثروة الإضافية التي قدمها العون أو الفرع الإنتاجي للاقتصاد.

وفيما يخص فرع الإيواء والإطعام في الجزائر والفروع الإنتاجية الأخرى نلاحظ وفق ما يبينه الجدول رقم (02) الذي تم إعداده من نشريات الديوان الوطني للإحصائيات) أن القيمة المضافة الخامة لفرع الإيواء والإطعام قد تضاعفت (4,7) مرات خلال الفترة حيث انتقلت من 45.263,9 مليون دينار إلى212 749,1 مليون، بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 10,86%، وهنا يجب الإشارة إلى أن معدلات النمو السنوية لم تكن منتظمة خلال فترة الدراسة، إلا أنها سجلت في الخمس سنوات الأخيرة معدلات نمو أعلى من المعدل المتوسط حتى أننا قد سجلنا في سنة 2015 معدل نمو يقدر بـ 12,6% مقارنة بالسنة التي سبقتها.

الجدول رقم (02): تطور القيمة المضافة والاستهلاكات الوسيطية للفروع 2015-2000

	فرع الإيواء والمطاعم		الفروع الخدمية الأخرى		مجموع الفروع الإنتاجية		الفروع الإنتاجية خارج المحروقات	
	CP	VAB	CP	VAB	CP	VAB	CP	VAB
2000	18 115,3	45 293,9	257 740,9	797 376,5	1 685 573,0	3 430 857,3	1 126 445,9	1 771 637,8
2001	18 048,7	49 287,6	284 498,5	872 497,5	1 782 314,1	3 451 958,4	1 219 859,9	1 969 642,3
2002	19 127,8	53 490,6	301 463,5	950 668,0	1 905 134,9	3 645 911,4	1 313 782,9	2 128 879,3
2003	20 668,1	58 520,2	320 147,5	1 053 693,5	1 992 625,5	4 296 969,8	1 383 075,2	2 383 880,3
2004	21 772,5	62 696,5	374 516,3	1 240 485,6	2 203 733,8	5 099 672,7	1 511 035,2	2 730 555,1
2005	22 361,9	69 628,2	430 545,7	1 449 301,9	2 436 874,8	6 436 135,1	1 607 603,3	3 024 264,5
2006	25 838,2	75 202,7	486 852,6	1 609 627,0	2 862 967,2	7 332 260,0	1 833 989,0	3 385 766,8
2007	28 960,7	81 127,9	558 020,5	1 838 422,3	3 235 754,4	8 021 812,0	2 099 206,1	3 840 134,6
2008	29 705,9	91 044,4	609 513,6	2 022 628,0	3 521 893,9	9 314 979,8	2 368 722,1	4 230 705,8
2009	32 037,6	110 562,0	685 046,3	2 238 497,1	3 988 521,2	8 054 982,3	2 767 664,5	4 851 136,3
2010	34 196,7	120 816,1	764 341,7	2 465 519,2	4 190 101,4	9 656 782,2	3 149 819,8	5 413 112,5
2011	36 947,1	133 980,8	892 109,1	2 799 219,8	4 715 578,7	11 355 944,0	3 540 368,2	6 042 740,0
2012	43 433,1	151 238,3	990 295,0	3 153 913,2	4 997 139,5	12 483 051,8	3 891 979,4	6 866 619,5
2013	44 467,9	170 706,0	1 196 392,2	3 678 855,7	5 594 460,7	12 856 820,8	4 356 903,3	7 830 668,8
2014	48 581,4	188 995,6	1 281 357,0	4 006 217,9	6 155 264,9	13 257 015,6	4 753 708,7	8 535 412,0
2015	53 032,8	212 791,4	1 351 575,3	4 337 077,9	6 914 907,9	12 429 519,1	5 212 065,4	9 237 887,6

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

وما يلفت الانتباه في سلسلة الأرقام تحسن أداء هذا الفرع من خلال تحسن نسبة القيمة المضافة الخامة في حجم الإنتاج الخام، فقد انتقلت هذه النسبة من 71,43% في بداية الفترة إلى أكثر من 80% أي أنه نسبة أكبر من القيمة المضافة على حساب استهلاكاته الوسيطية.

ومن جانب آخر فإن نصيب القيمة المضافة الخامة في الإنتاج الخام على مستوى الاقتصاد ككل أي كل الفروع الإنتاجية، فإن هذه النسبة تتراوح في حدود الثلثين (ما عدا السنوات التي عرفت أسعار النفط ارتفاعا محسوسا)، وهي نسبة تقل بكثير عن تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام، ويبين الشكل التالي تطور القيمة المضافة الخامة الوطنية وحجم الاستهلاكات الوسيطية خلال الفترة.

وهنا أيضا إذا قمنا بطرح قيمة القيمة المضافة لفرع المحروقات و فرع الخدمات والأشغال العمومية البترولية، أي أننا نهتم فقط بالأنشطة الإنتاجية خارج المحروقات باختلاف نشاطاتها فإننا نرى أن قيمتها المضافة الخامة قد تضاعفت خلال الفترة أكثر من خمس مرات (5,2)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 11,64%، وهي أرقام أعلى عن تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام، والذي عرف نصيبه في القيمة المضافة الخامة الكلية خارج المحروقات ثباتا نسبي فقد تأرجحت حول 2,5%.

كما يجب الإشارة إلى أنه رغم تزايد نصيب القيمة المضافة الخامة خارج المحروقات في إجمالي القيمة المضافة الخامة حيث انتقلت من حوالي النصف (51,64%) إلى ما يقارب الثلاثة أرباع أي بنسبة (74,32%)، فإن نسبة القيمة المضافة الخامة من الإنتاج الخام بقيت تتراوح بين 61% و64%، كما يبينه الشكل التالي.

وفي المقابل إذا أخذنا الأنشطة الخدمية في مجملها فهنا نلاحظ أن نصيب القيمة المضافة الخامة لفرع الإيواء والإطعام قد عرف تراجعا طفيفا من 5,68% في بداية الفترة إلى 4,91% في نهايتها وتبقى هذه النسبة جد ضعيفة، كما أنه إذا دققنا في الأنشطة الخدمية الأخرى والتي عرف نصيبها في مجموع القيمة المضافة الكلية تحسنا محسوسا فقد انتقل من حوالي الخمس (23,2%) إلى ما يقابل 34,9% أي أنه تضاعف خلال بحوالي 5,4 مرة، وقد سجل معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 11,9% وهي أرقام ونسب أعلى من تلك المسجلة في أنشطة الإيواء والإطعام التي تتميز بنفس الطبيعة الخدمية، ونشير كذلك أن نصيب القيمة المضافة الخامة في حجم الإنتاج الخام بقيت تتأرجح في حدود الثلاثة أرباع، ولم تعرف التحسن الذي عرفه فرع الإيواء والإطعام، والشكل التالي يبين تطور الإنتاج الخام للأنشطة الخدمية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة.

4- توزيع القيمة المضافة لفرع الإيواء والإطعام:

إذا كانت القيمة المضافة تعبر عن فائض القيمة أو الثروة التي قام العون الإنتاجي بخلقها على حساب استهلاكاته الوسيطية أثناء العملية الإنتاجية، فلا بد من الاهتمام كذلك بكيفية توزيع هذه الثروة على من ساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحصول عليها، أي نصيب كل طرف من هؤلاء في هذه القيمة، فهي تمثل الوعاء الرئيسي للضرائب التي تفرضها السلطات العمومية على المواد والأنشطة والمداخيل، كما تعد المصدر الرئيسي للأجور والمرتبات التي تمنح للعمال والموظفين لتغطية مختلف النفقات الخاصة بعائلاتهم، ليحصل في الأخير العون المنتج على ما يسمى بالفائض الخام للاستغلال، والذي سيستعين به لتغطية مختلف النفقات الأخرى غير المتعلقة بالعملية الإنتاجية أو لتمويل عملية التراكم.

4-1- تطور الضرائب المرتبطة بالإنتاج المدفوعة من طرف فرع الإيواء والإطعام:

تعبر الضرائب اقتطاعات إجبارية من قبل الإدارات العمومية بمناسبة الإنتاج، استخدام عوامل الإنتاج أو بصفة عامة شراء أو بيع سلعة أو خدمة معينة، وتضم الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والدفع الجزافي على الأجور، وكذلك الرسوم والحقوق على الواردات (حقوق الجمارك)، وتدفع مهما كانت نتيجة الاستغلال، ويبين الجدول (03) تطور حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة خلال الفترة.

ولقد عرف حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة لدى فرع الإيواء والمطاعم تزايدا محسوسا خلال فترة الدراسة، فرغم أن هذه الزيادة لم تكن منتظمة إلا أن حجم الضرائب المحصلة قد تضاعف تقريبا أربع مرات (3,9)بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 9,54% حيث انتقلت من 698,1 4 مليون دينار في بداية الفترة إلى 246,5 18 مليون في 2015، وهي لا تمثل إلا نسبة قليلة من مجموع الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة على مستوى الاقتصاد الوطني، فرغم أن هذه النسبة قد عرفت انتكاسة بسيطة في وسط الفترة إلا أنها عاودت في الارتفاع لتمثل ما يوافق 1,7% من المجموع الكلي.

وما يجب الإشارة له هو تسجيل تراجع نسبة الضرائب المرتبطة بالإنتاج في هذا الفرع من مجموع حجم القيمة المضافة التي تم تحقيقها، حيث انتقل من 10,4% في سنة 2000 إلى ما يعادل نسبة 8,7% فقط في سنة 2015، ويبين البيان التالي تطور حجم الضرائب المحصلة من هذا الفرع خلال الفترة.

الجدول رقم (03): تطور الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة خلال الفترة 2000-2015 (مليون دينار)

السنوات	فرع الإيواء والمطاعم	الخدمات الإنتاجية الأخرى	مجموع الفروع الإنتاجية خارج المحروقات	مجموع الفروع الإنتاجية
2000	4 698,1	59 219,0	102 700,6	469 673,2
2001	4 991,4	62 449,5	111 552,9	441 094,8
2002	4 808,9	67 041,8	121 314,9	454 966,3
2003	5 157,4	71 296,2	131 966,6	510 281,4
2004	5 302,4	85 613,8	149 132,6	615 875,8
2005	5 927,2	74 640,3	140 958,4	788 561,7
2006	6 489,8	65 724,8	137 751,2	841 473,7
2007	7 328,8	70 213,7	149 185,9	912 164,4
2008	8 492,5	69 910,4	173 460,7	1 136 385,3
2009	9 865,8	73 922,1	189 392,6	819 208,2
2010	9 944,0	76 332,1	202 982,5	989 643,2
2011	11 847,8	113 610,4	246 614,9	1 227 465,4
2012	13 493,5	115 209,3	255 353,9	1 293 278,8
2013	14 914,7	147 620,2	309 728,0	1 265 069,2
2014	16 467,5	159 880,3	321 494,6	1 257 619,1
2015	18 425,6	164 226,8	353 177,8	1 030 521,3

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

وفي المقابل إذا تتبعنا حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج على المستوى الوطني فنلاحظ أن القيمة المحصلة قد سجلت أرقاما بعيدة عن تلك السجلة في فرع الإيواء والإطعام، حيث أنها لم تضاعف إلا بـ 2,19 مرة بانتقالها من 673,2 469 مليون دينار في سنة 2000 إلى ما يعادل 521,3 030 1 في سنة 2015 أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 5,38%، وهذا راجع أساسا إلى ارتباطها بتراجع الإيرادات النفطية حيث أننا نسجل تراجعا لحجم الضرائب المحصلة في السنوات التي عرفت فيها أسعار النفط تراجعا في الأسواق الدولية، وهذا ما يبينه الجدول التالي.

في حين إذا استثنينا فرعي إنتاج المحروقات والخدمات والأشغال البترولية، أي أخذنا بالحسبان الفروع الإنتاجية خارج المحروقات فنلاحظ أنه رغم أن تطور حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة لم يكن منتظما إلا أنه تضاعف 3,4 مرة بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 8,6%، وهنا يجب ان نشير أيضا نصيب حجم الضرائب المحصل

في هذه الفروع قد عرف تطورا محسوسا في حجم الضرائب المحصل الكلي حيث انتقل من 21,9% في سنة 2000 إلى 34,3% في سنة 2015 رغم أن نسبة هذه الضرائب في القيمة المضافة الخامة التي حققتها هذه الفروع قد تراجعت من 5,8% في بداية الفترة إلى 3,8% فقط في نهايتها، والشكل التالي يبين تطور حجم الضرائب المحصل من الفروع الإنتاجية خارج المحروقات.

كما أننا نلاحظ أن نصيب الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة في فرع الإيواء والإطعام قد عرف تزايدا في مجموع هذه الضرائب المحصلة في مجموع الفروع الإنتاجية الخدمية، فقد انتقل من 7,4% إلى ما يفوق 10%، وفي المقابل فإن الضرائب المحصلة في الفروع الإنتاجية الخدمية ما عدا فرع الإيواء والإطعام قد تضاعفت خلال فترة الدراسة بـ 2,7 مرة بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 7,0%، كما أن نصيب هذه الضرائب من القيمة المضافة الخامة بالنسبة لهذه الفروع فقد عرف تراجعا محسوسا حيث انتقل من 7,4% في سنة 2000 إلى 3,8% في سنة 2015، وهي أرقام أقل بكثير من تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام الذي تتميز أنشطتها بنفس الطبيعة الخدمية، والشكل الموالي يبين تطور الضرائب المرتبطة بالإنتاج في الفروع الإنتاجية الخدمية ما عدا فرع الإيواء والإطعام.

2-4-تطور تعويضات الأجراء المدفوعة من طرف فرع الإيواء والإطعام لصالح العائلات:

هي مجموع المدفوعات النقدية والعينية من قبل المستخدمين لعمالهم وتضم الأجور والمرتبات الخامة والاشتراكات الفعلية المدفوعة من قبل المستخدمين للضمان الاجتماعي والجهات المشابهة والاشتراكات الاجتماعية الصورية التي تمثل مقابلا للخدمات الاجتماعية المقدمة مباشرة للعمال (المخيمات الصيفية، دور الحضانة، تظاهرات رياضية...)، والجدول التالي يبين تطور هذه المدفوعات بالنسبة لفرع الإيواء والإطعام، مجموع الفروع الخدمية الأخرى، الفروع الإنتاجية خارج المحروقات وكذا الخاصة بمجمل الفروع الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويجب الإشارة أننا لم نأخذ بعين الاعتبار الأعوان غير المنتجة التي تدفع تعويضات الأجراء لصالح العائلات والمتمثلة في الإدارات العمومية والمؤسسات المالية[9].

الجدول رقم (04): تطور تعويضات الأجور المدفوعة خلال الفترة 2000-2015 (مليون دينار)

السنوات	فرع الإيواء والمطاعم	الخدمات الإنتاجية الأخرى	مجموع الفروع الإنتاجية خارج المحروقات	مجموع الفروع الإنتاجية
2000	10 282,6	123 944,9	430 136,4	479 700,3
2001	10 578,2	141 620,6	460 593,7	517 150,0
2002	10 501,6	156 325,0	497 579,9	559 774,1
2003	11 312,0	164 459,1	527 386,5	594 785,7
2004	11 946,3	184 325,4	608 307,3	680 523,4
2005	12 762,8	200 147,1	654 203,1	729 855,7
2006	14 781,6	221 805,2	727 644,3	814 386,7
2007	17 959,2	245 204,3	819 110,1	911 313,5
2008	21 399,1	285 588,0	930 046,8	1 035 950,5
2009	24 583,1	280 388,2	1 010 697,7	1 126 111,1
2010	27 550,2	342 669,2	1 155 246,6	1 280 011,0
2011	35 515,9	399 313,3	1 260 248,2	1 423 287,2
2012	37 421,9	433 009,6	1 366 267,2	1 569 653,4
2013	42 115,7	508 888,0	1 572 760,9	1 766 698,3
2014	44 017,1	534 004,3	1 666 644,1	1 863 079,3
2015	48 270,0	615 560,6	1 793 330,5	2 004 458,7

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من نشريات الديوان الوطني للإحصائيات.

ونلاحظ من الجدول رقم (04) ان تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل فرع الإيواء والإطعام قد عرفت تزايدا محسوسا خلال فترة الدراسة، فقد تضاعفت 4,7 مرة وانتقلت من 10.282,6 إلى 48.270,0 مليون دينار، ورغم أن هذا النمو لم يكن منتظما خلال الفترة إلا أننا نسجل معدل نمو متوسط يقدر بـ 10,86%، وهي لم تتعدى نسبة 2,41% من إجمالي تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفروع الإنتاجية في الوطن وهي النسبة التي سجلت في سنة 2015، على أن نصيب القطاع الخاص في دفع مجمل هذه التعويضات يمثل القيمة الغالبة رغم أنه قد عرف تراجع طفيفا حيث انتقل من 74,6% في سنة 2000 إلى 72,3% في نهاية الفترة.

وبالمقابل فإن نصيب تعويضات الأجراء المدفوعة من القيمة المضافة الخامة المحققة من قبل هذا الفرع قد بقي ثابتا نسبيا ويتأرجح حول القيمة 22,7%، والشكل التالي يبين تطور هذه التعويضات خلال فترة الدراسة.

وإذا قارنا هذه الأرقام مع مجمل تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفروع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، فنلاحظ أن هذه الأخيرة هي الأخرى قد شهدت تطورا محسوسا حيث أنها تضاعفت 4,1 مرة وبشكل أكثر انتظاما من الذي شوهد على مستوى فرع الإيواء والإطعام بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 10,0%، مع التأكيد على أن نصيب القطاع الخاص في تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفروع الإنتاجية قد تزايد بشكل ملحوظ حيث انتقل من 47.4% في بداية الفترة إلى ما يفوق 61,4% في نهاية الفترة.

وفي المقابل نلاحظ أن نسبة تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفروع الإنتاجية في لم تتعدى 16,1% من القيمة المضافة المحققة والتي سجلت سنة 2015 مع أنها قد شهدت مستويات أقل من ذلك في سنوات سابقة، والشكل التالي يبين تطور هذه التعويضات بالنسبة للفروع الإنتاجية للوطن خلال الفترة المدروسة.

أما إذا استثنينا فرعي المحروقات والأشغال والخدمات البترولية العمومية، فنلاحظ أن الفروع الإنتاجية خارج المحروقات تقوم بدفع ما يقارب 90% من تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل مجمل الفروع الإنتاجية في الوطن، وقد تضاعف حجم هذه التعويضات خلال فترة الدراسة بـ 4,2 مرة بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 10%، مع الإشارة أن نصيب القطاع الخاص في هذه التعويضات قد تزايد حيث انتقل من 52,9% في بداية الفترة إلى 68,3% في نهايتها.

كما يجب التنويه في جانب آخر أن نصيب هذه التعويضات في القيمة المضافة المحققة من قبل هذه الفروع قد عرف تراجعا مستمرا فبعد أن كانت تقارب ربع القيمة المضافة (23,4%) أصبحت تمثل أقل من الخمس في نهاية الفترة بنسبة 19,4%.

أما على مستوى الأنشطة الإنتاجية الخدمية ماعدا فرع الإيواء والإطعام فإن هذه الفروع قد عرفت تطورا مشابها لهذا الأخير من حيث تعويضات الأجراء المدفوعة، حيث تضاعفت حصتها خمس مرات تقريبا (4,9) بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 11,28%، كما عرفت بالموازاة مع ذلك نموا محسوسا في إجمالي تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفروع الإنتاجية في الوطن حيث انتقلت من حوالي الربع (25,8%) إلى أكثر من 30,7%.

ومن جانب آخر فإن تعويضات الأجراء لهذه الفروع لم تمثل في سنة 2015 إلا 14,2% من إجمالي القيمة المضافة المحققة من قبل هذه الفروع والذي يمثل تراجعا طفيفا خلال الفترة بعد أن كان تمثل 15,5% في سنة 2000، وهي نسبة تقل بكثير عن تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام، والشكل التالي يبين تطور هذه التعويضات

المدفوعة من قبل هذه الفروع خلال فترة الدراسة.

3-4-تطور الفائض الخام للاستغلال لفرع الإيواء والإطعام:

يعبر الفائض الخام للاستغلال (EBE) عن الفائض الذي يحققه العون أو الفرع الإنتاجي بعد طرح جميع المدفوعات الخاصة والمتعلقة مباشرة بالعملية الإنتاجية من استهلاكات وسيطية (CP) للسلع والخدمات، من تعويضات الأجراء (RS) المقابلة لليد العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية وضرائب مرتبطة بالإنتاج (ILP) تدفع لصالح السلطات العمومية صافية من الإعانات (Sub)، ويتم الاستعانة بهذا الفائض لتغطية باقي النفقات غير المتعلقة بالعملية الإنتاجية كدفع حقوق الملكية (إيجارات العقارات، فوائد على القروض، مشتريات سلع وخدمات غير متعلقة بالإنتاج، ضرائب ورسوم أخرى...)، وكذا تمويل عملية التراكم والاستثمار في الأصول الثابتة والمعنوية، أي أنه يشير إلى الثروة التي يتحصل عليها العون المنتج من العملية الإنتاجية بعيدا عن سياساته لتمويل الاستثمارات أو الاهتلاكات دون احتساب النفقات غير العادية أو غير المتعلقة بعملية الاستغلال[10]، ونلاحظ من الجدول رقم (05) الذي يبين تطور هذا الفائض على مستوى فرع الإيواء والإطعام، إجمالي الفروع الإنتاجية، الفروع الإنتاجية خارج المحروقات والفروع الإنتاجية الخدمية، أن الفائض الخام للاستغلال بالنسبة لفرع الإيواء والمطاعم قد تطور بشكل محسوس خلال الفترة، حيث تضاعف 4,8 مرة وانتقل من 30.313,2 مليون دينار في سنة 2000 إلى 146.095,8 مليون في سنة 2015، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 11,5%، كما نسجل تسجيل تقدم طفيف فيما يخص نصيب هذا الفرع في الفائض الخام للاستغلال الوطني في السنة الأخيرة بنسبة 1,6% بعد أن كان يتأرجح حول نسبة 1,0% خلال الفترة.

الجدول رقم (5): تطور الفائض الخام للاستغلال خلال الفترة 2000-2015 (مليون دينار)

السنوات	فرع الإيواء والمطاعم	الخدمات الإنتاجية الأخرى	مجموع الفروع الإنتاجية خارج المحروقات	مجموع الفروع الإنتاجية
2000	30 313,2	614 212,6	1 238 800,8	2 481 483,8
2001	33 718,1	668 427,4	1 397 495,7	2 493 713,6
2002	38 180,1	727 301,2	1 509 984,6	2 631 170,9
2003	42 050,8	817 938,2	1 724 527,3	3 191 902,7
2004	45 447,7	970 546,2	1 973 115,0	3 803 273,4
2005	50 938,2	1 174 514,6	2 229 103,2	4 917 717,7
2006	53 931,3	1 322 096,9	2 520 371,1	5 676 399,5

2007	55 839,9	1 523 004,5	2 871 838,9	6 198 334,2
2008	61 152,8	1 667 129,5	3 127 198,4	7 142 644,0
2009	76 113,1	1 884 186,8	3 651 045,9	6 109 663,0
2010	83 321,9	2 046 517,9	4 054 883,5	7 387 128,0
2011	86 617,1	2 286 296,2	4 535 876,9	8 705 191,4
2012	100 322,9	2 605 694,2	5 244 998,3	9 620 119,6
2013	113 675,6	3 022 347,4	5 948 179,7	9 825 053,2
2014	128 511,0	3 312 333,2	6 547 273,2	10 136 317,2
2015	146 095,8	3 557 290,4	7 091 379,4	9 394 539,2

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من نشريات الديوان الوطني للإحصائيات.

كما نلاحظ أنه ورغم أن القطاع الخاص يستحوذ على غالبية الفائض الخام المحقق في الفرع إلا أننا نسجل له تراجعا ملحوظا في هذا الجانب حيث انتقل نصيب القطاع الخاص من أكثر من 92% إلى ما يعادل 82,4% خلال الفترة، كما يتجلى كذلك أن نسبة الفائض الخام للاستغلال في القيمة المضافة المحققة من قبل الفرع لم تتغير بشكل كبير، حيث انتقلت من 66,9% في بداية الفترة إلى 68,7% في نهاية الفترة، والشكل التالي يبين تطور الفائض الخام للاستغلال لفرع الإيواء والإطعام خلال الفترة.

وإذا قمنا بمقارنة هذه الأرقام مع تلك المسجلة على مستوى مجمل الفروع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة، فنلاحظ أن الفائض الخام للاستغلال الوطني لم يتضاعف إلا بـ 3,8 مرة وبمعدل نمو متوسط سنوي يقدر بـ 9,28%، وهذا راجع أساسا للتأثر بتراجع العائدات النفطية، مع تزايد ملفت لنصيب القطاع الخاص بانتقاله من 44,7% في سنة 2000إلى ما يعادل 71,6% في سنة 2015، كمن نسجل من جانب آخر تحسن طفيف نصيب الفائض الخام للاستغلال في القيمة المضافة الوطنية، حيث انتقل من 72,3% في بداية الفترة إلى ما يوافق 75,6% في نهاية الفترة، كما يبينه الشكل التالي.

وفي المقابل فإن الفائض الخام للاستغلال للفروع الإنتاجية خارج المحروقات الذي بقي يستحوذ القطاع الخاص على غالبيته بنسبة تفوق 90,7% في سنة 2015 بعد أن كان يمثل ما يعادل 85,1% في سنة 2000، فقد عرف هو الآخر تطورا ملحوظا حيث انتقل نصيبه في الفائض الخام للاستغلال الكلي إلى حوالي النصف (49.9%) في بداية الفترة إلى أكثر من ثلاثة أرباع بما يعادل 75.5% في نهاية الفترة بسبب تراجع حصة فرع المحروقات، وقد سجل أرقاما أعلى من تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام

حيث تضاعف بأكثر من 5,7 مرة خلال الفترة بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 12,3%، كما نسجل بالموازاة مع ذلك نموا في نسبة الفائض المحام للاستغلال لهذه الفروع في القيمة المضافة الخامة الوطنية خارج المحروقات حيث انتقل من 34,7% إلى ما يفوق 38,5% خلال فترة الدراسة، والشكل التالي يبين تطور الفائض المحام للاستغلال خارج المحروقات خلال السنوات 2000-2015.

وفي جانب آخر، إذا دققنا في الفروع الإنتاجية الخدمية الأخرى، فنلاحظ أن التطور الذي عرفته هذه الفروع لم يكن بعيدا عن ذلك الذي عرفته الفروع الإنتاجية خارج المحروقات، فقد تضاعف خلال الفترة بحوالي 5,8 مرة وبمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 12,4%، وقد عرف نصيب الفائض الخام للاستغلال لهذه الفروع في الفائض المحام للاستغلال الكلي تطورا غير مسبوق، حيث انتقل من أقل من الربع بنسبة 24,8% إلى أكثر من 37,8% مع استحواذ القطاع الخاص على غالبيته بنسبة تفوق 90,0% على طول الفترة، كما نسجل في المقابل تحسن حصة الفائض المحام للاستغلال من القيمة المضافة الخامة المحققة في هذه الفروع حيث انتقلت من 77,0% في سنة 2000 إلى حوالي 82,0% في سنة 2015، والشكل التالي يبين تطور الفائض الخام للاستغلال لهذه الفروع خلال الفترة.

النتائج والتوصيات:

يمكن استنتاج من هذه الورقة البحثية النقاط التالية:

- رغم الجهود التي تقدمها السلطات العمومية لتشجيع الاستثمار عبر مختلف البرامج، إلا أنه يجب تقديم إعانات استثمارية إضافية وخاصة لإنشاء المشاريع الفندقية وتشجيع توجه المستثمرين نحو هذا النشاط من خلال: إعانات وتسهيلات لاقتناء العقار، إعانات لاقتناء التجهيزات، تسهيلات لتمويل المشاريع خاصة بالفرع... حيث أن زيادة المؤسسات الفندقية سيخلق نوع من المنافسة في السعر والنوعية مما سيمتص الطلب المحلي سواء الموجه للخارج أو الذي يستعين بالإقامة في السوق الموازية، مما سيزيد من حجم الإنتاج.
- اعتماد إجراءات محاربة السلوكيات غير التنافسية في الأسواق (احتكار، رشوة...) التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وتمس بنوعية السلع والخدمات المقدمة وتحد من عملية إنشاء شبكة العلاقات والروابط مع المتعاملين الاقتصاديين المحليين من جهة، وخلق مناخ استثماري يحفز على خلق وإنشاء وتطور المؤسسات الاقتصادية لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اما لها القدرة على دخول الأسواق المحلية والتأقلم السريع مع متطلبات السوق، خاصة إذا كان هؤلاء المستثمرين أو أصحاب هذه المؤسسات من الذين يقطنون أو ينحدرون من المنطقة

المزارة والذي يشجع على بقاء العوائد والأرباح وإعادة توزيعها محليا (اقتناء مواد وسيطية، إعادة استثمار...)[11].

- رغم أن نسبة القيمة المضافة في حجم الإنتاج الحمام هي النسبة الأعلى (80%) إلا أن معدلات النمو المسجلة تبقى دون تلك المسجلة في الفروع الأخرى، فإلى جانب التسهيلات المذكورة أعلاه لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم القيمة المضافة، لابد من تشجيع استخدام تجهيزات مقتصدة للطاقة والمياه حيث أنها تمثل ما يعادل 14% من حجم الاستهلاكات الوسيطية، هذا إلى جانب إعانات أخرى عند اقتناء المواد الوسيطية الأخرى (إعفاءات ضريبية مثلا)، في سياق آخر يجب كذلك على المؤسسات السياحية أن تنشئ شبكة واسعة من العلاقات والروابط مع المؤسسات التي تقوم بتموينها بالسلع الوسيطية (مواد غذائية، الشراشف والمناشف والصابون، خدمات...) وكذا سلع التجهيز والقطاعات التحويلية التي توفر الخدمات والسلع الاستهلاكية لصالح السياح (الخدمات المالية، الاتصالات تجارة التجزئة، الخدمات الترفيهية والثقافية، والخدمات الشخصية، خدمات الصحة والأمن...)، وهنا يقتضي على المؤسسات السياحية الاعتماد في تموينها على المؤسسات المحلية كلما أمكن ذلك، من خلاء إمضاء عقود واتفاقيات مع هذه المؤسسات، مما يساعد على إدماجها في سلم القيم المحلي، ويسمح لها بإمكانية التفاوض المسبق على الأسعار، والقيام بعمليات تخطيط الإنتاج وضمان مداخيل دائمة، مما يؤهلها على الاستثمار واكتساب أكثر حداثة تكنولوجيات وتوسيع نشاطها وتعزيز تنافسيتها لتجاوز العقبات المتعلقة بنوعية المنتجات وظروف تسليمها.
- نظرا لتسجيل حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج المدفوعة من طرف الفرع مستويات أعلى من تلك المسجلة في الفروع الأخرى، سواء تعلق الأمر بتطور حجمها أو بمعدل نموها خلال الفترة، فلابد من مراجعة حقيقية لتعريفة وطبيعة الضرائب والرسوم المرتبطة بالنشاط الفندقي، وإيجاد سبل أخرى لتعويضها حتى لا تثبط المستثمرين في هذا النشاط؛
- إن تطور حجم تعويضات الأجراء المدفوع من قبل الفرع دليل على استقطابه لليد العاملة، لذلك يجب اعتماد استراتيجية شاملة من طرف السلطات العمومية لإنشاء مدارس ومراكز تكوين لليد العاملة السياحية المؤهلة لا سيما في مجال الإدارة وتسيير الهياكل السياحية واستخدام وسائل الإعلام والاتصال الحديثة واللغات الحية، والاقتراب من المؤسسات السياحية لتشجيع وتحفيز اعتماد برامج تكوين خاصة للعمال والموظفين لتحسين أدائهم بما ينعكس على نوعية الخدمات المقدمة، ومن جهة أخرى يجب اعتماد بعض الاستراتيجيات على مستوى

المؤسسات الموظفة لإطالة وتمديد الموسم السياحي وضمان استمرار نشاط المؤسسة خارج فترة الموسم السياحي وذلك للحفاظ على مناصب الشغل كاستهداف عملاء مهتمين بالسفر خارج فترة الموسم السياحي (المتقاعدين وكبار السن) أو تقديم عروض خاصة وتخفيضات خلال الفترات خارج الموسم السياحي لا سيما خلال عطل نهاية الأسبوع والعطل الخاصة، مع تكييف مواقيت العمل مع الطابع الفصلي مع الحفاظ على الميزات الاجتماعية[12].

- القيام باستمرار بدراسات وأبحاث تسويقية وذلك لمعرفة ومواكبة تطور أذواق وعادات وتطلعات السياح، والبحث عن تقديم خدمات سياحية متميزة وذات نوعية في جميع عناصرها وبأسعار تنافسية تمس أكبر شريحة ممكنة من السياح وتعكس بشكل وفي الصورة السياحية للمنطقة، وبما يؤدي للزائر للعودة مرة أخرى وتوصية سياح آخرين لزيارة المنطقة، وهنا يجب ان تكون المرافق السياحية مهيأة بجميع المرافق الضرورية بما يحفظ سلامة وصحة وأمن السياح، على ان يتم الأخذ بعين الاعتبار السياح الذين قد تكون لهم احتياجات خاصة (مسنين، معاقين، أطفال رضع...) وما يحتاجونه من تجهيزات ومرافق (مصاعد، ممرات خاصة، مرافق صحية...)، على أي يتم رصد أراء السياح باستمرار.
- يجب اعتماد سياسات تسويقية تهدف إلى الرفع من مستوى الإنفاق لدى السياح وإطالة مدة إقامتهم، وذلك من خلال التنويع في عناصر الترفيه والتسلية، وتنظيم المهرجانات المحلية والتجمعات لا سيما التي تتعلق بالتراث الثقافي والتاريخي للمنطقة، هذا إلى جانب شبكة نشيطة من الدكاكين والمحلات التجارية التي تقوم بعرض منتجات تكون محل اهتمام السياح، مع التركيز على المنتجات المصنوعة محليا (مطاعم، صناعات تقليدية، حرف، فنون...) لضمان استفادة منتجيها المحليين من العوائد الناتجة، وهنا يجب التأكيد على ضرورة وجود خدمات إعلامية كافية تقوم بالتعريف بالأماكن الواجب زيارتها والإشهار بمختلف التظاهرات والنشاطات المقامة في المنطقة.

قائمة المراجع:

الكتب:

(1) أقاسم قادة وقدي عبد المجيد، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

(2) Hara Tadayuki, Quantitative Tourism Industry Analysis, Butterworth-Heinemann, Massachusetts, 2008.

(3) Piriou Jean Paul, La comptabilité nationale, 14eme Edition, Editions La Découverte, Paris, 2006.

(4) Statford Jean, Microéconomie du tourisme, Presses de l'Université du Québec, Québec, 1996.

(5) Vernimmen Pierre, Finance d'entreprise, Edition Dalloz, 5eme édition, Paris, 2002.

التقارير والمنشورات:

(1) منشورات الديوان الوطني للإحصائيات الخاصة بالحسابات الوطنية www.ons.dz

(2) منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، الحساب الفرعي للسياحة الإطار المنهجي الموصى به 2001، السلسلة واو، العدد 80، التقيح 1، نيويورك، 2001.

(3) منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة 2008، السلسلة ميم، العدد 83، التقيح 1، نيويورك 2011.

(4) Organisation Mondiale du Tourisme, Un Tourisme Durable pour le Développement Guide, Madrid, 2013.

(5) Programme des Nations Unies pour l'environnement et Organisation Mondiale du Tourisme, Vers un Tourisme Durable Guide à l'usage des décideurs, Madrid, 2006.

(6) République Française, Ministère de l'économie des finances et de l'industrie, Conseil National du Tourisme, Messger Michel (Président du groupe de travail), Le poids économique et social du tourisme.

الهوامش:

[1] منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، الحساب الفرعي للسياحة الإطار المنهجي الموصى به 2001، السلسلة واو، العدد 80، التقيح 1، نيويورك، 2001، ص1.

[2] منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة 2008، السلسلة ميم، العدد 83، التقيح 1، نيويورك 2011، ص1.

[3] نفس المرجع، ص 10.

[4] Statford Jean, Microéconomie du tourisme, Presses de l'Université du Québec, Québec, 1996 ; p29.

[5] Hara Tadayuki, Quantitative Tourism Industry Analysis, Butterworth-Heinemann, Massachusetts, 2008, p13.

[6]Piriou Jean Paul, La comptabilité nationale, 14eme Edition, Editions La Découverte, Paris, 2006, p 20.

[7]République Française, Ministère de l'économie des finances et de l'industrie, Conseil National du Tourisme, Messger Michel (Président du groupe de travail),Le poids économique et social du tourisme, 2010, p 28.

[8]تضم الفروع التالية: نقل واتصالات، التجارة، الخدمات المقدمة للمؤسسات و فرع الخدمات المقدمة لصالح العائلات.

[9]أنظر قادة أقاسم وقدي عبد المجيد، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 35.

[10]Vernimmen Pierre, Finance d'entreprise, Edition Dalloz, 5eme édition, Paris, 2002, p 33 et p 162.

[11]Organisation Mondiale du Tourisme, Un Tourisme Durable pour le Développement Guide, Madrid, 2013, p 80 – 86.

[12]Programme des Nations Unies pour l'environnement et Organisation Mondiale du Tourisme, Vers un Tourisme Durable Guide à l'usage des décideurs, Madrid, 2006, p 32.